مجلة البحوث الاقتصادية والمالية
ISSN: 2352- 9822 / E-ISSN: 2588-1574
المجلد: 10 العدد: 01 / جوان-2023
ص 629 - 652
OEB Univ. Publish. Co.

فعالية البرامج التنموية الفلاحية لترقية القطاع الفلاحي – دراسة حالة ولاية الطارف خلال الفترة (2016 – 2022)

The effectiveness of agricultural development programs to upgrade the agricultural sector - a case study in the state of El Tarf during the period (2016-2022)

هجريس سهيلة[1] [*]، قروي صباح[2]

[1] مخبر التنمية الإقتصادية المستدامة، الزراعة، التنمية الريفية والسياحية الإيكولوجية، جامعة الشاذلي بن جديد – الطارف (الجزائر)، *S.hadjeris@univ-eltarf.dz*

[2] مخبر التنمية الإقتصادية المستدامة، الزراعة، التنمية الريفية والسياحية الإيكولوجية، جامعة الشاذلي بن جديد – الطارف (الجزائر)، *garoui-sabah@univ-eltarf.dz*

تاريخ الاستلام: 2023/02/01 تاريخ قبول النشر: 2023/04/23 تاريخ النشر: 2023/06/30

الملخص: تهدف الدراسة إلى إبراز مدى فاعلية البرامج التنموية الفلاحية في دعم وتطوير القطاع الفلاحي في ولاية الطارف، وبعد مرورنا لأهم الإصلاحات الفلاحية التي قامت بها الجزائر سابقا وتحليلنا لانعكاساتها على القطاع الفلاحي في الولاية، خلصنا في الأخير إلى التأثير الإيجابي للبرامج التنموية الفلاحية على الإنتاج الحيواني والنباتي في المنطقة خلال الفترة (2016–2022)، كما استنتجنا أن الولاية تتميز بمقومات إستراتيجية لابد من الإهتمام بها وإعطائها المكانة اللائقة والتي يمكن أن تكون أحد البدائل التنموية المحققة للتنويع الإقتصادي.

الكلمات المفتاحية: القطاع الفلاحي، البرامج التنموية الفلاحية، الإنتاج الفلاحي، ولاية الطارف.
تصنيف JEL : O1، Q10.

Abstract: The study aims to highlight the effectiveness of agricultural development programs in supporting and developing the agricultural sector in the state of El Tarf. 2022), and we also concluded that the state is characterized by strategic elements that must be taken care of and given a suitable position, which can be one of the developmental alternatives that achieve economic diversification.

Keywords: The Agricultural Sector, Agricultural Development Programs, Agricultural Production, El Tarf State**.**
Jel Classification Codes: O1, Q10.

[*] **المؤلف المرسل:** هجريس سهيلة

1. مقدمة:

إن قطاع الفلاحة مهم جدا بإعتباره يؤثر على مختلف القطاعات الأخرى، ما جعل الدول المتقدمة والنامية تعتمد عليه للنهوض بإقتصادها، فله دور في عملية التنمية لما يحققه من تدفقات مالية، خلق لفرص عمل وبديل إقتصادي بإمتياز لكثير من البلدان خاصة التي تعتمد إقتصادياتها أساسا على قطاع المحروقات، ما يتسبب من آثار سلبية على المسار التنموي لهذه البلدان في ظل الإنخفاض المحسوس في الموارد المتأتية من إنتاج وتصدير المحروقات، ولهذا نجد الجزائر تسعى إلى ترقية هذا الأخير من خلال السياسات والبرامج الفلاحية والتنموية الهادفة إلى خلق فرص للإستثمار في القطاع الفلاحي وخلق الثروة بالولايات، وعليه جاء الدور الذي لعبته ولا زالت تلعبه ولاية الطارف في إطار توفير الفرص الحقيقية للاستثمار في القطاع الفلاحي، ما جعل المسؤولين على مستوى الولاية يولون أهمية كبيرة لهذه المنطقة من خلال الدعم المادي والتقني للفلاحين عن طريق مخططات وصناديق التنمية الفلاحية.

الإشكالية:

ما مدى فعالية البرامج الداعمة للقطاع الفلاحي لترقية الفلاحة في ولاية الطارف خلال الفترة (2016-2022)؟

الأسئلة الفرعية:

- ماهي السياسات والبرامج التنموية التي طبقتها الجزائر في بداية الألفية الجديدة؟
- هل أولت الحكومة الجزائرية اهتمامات كافية بالقطاع الفلاحي عبر سياساتها التنموية المتعاقبة مطلع الألفية الثالثة؟
- ماهي القدرات والإمكانات الفلاحية التي تزخر بها ولاية الطارف؟

الفرضيات:

- الفرضية الأولى: بادرت الجزائر مطلع الألفية الجديدة بإصلاحات تنموية كبرى لتحقيق التنمية المستدامة، وذلك بعد مضي العشرية السوداء التي أدت إلى تدهور الأوضاع الإجتماعية والإقتصادية للبلاد، كما أخذ القطاع الفلاحي نصيبه من مخططات التنمية الفلاحية والريفية.
- الفرضية الثانية: أولت الحكومة الجزائرية اهتماما كبيرا بالقطاع الفلاحي، حيث خصصت له اعتمادات مالية كبيرة للنهوض به وتطويره.

– الفرضية الثالثة: تتمتع ولاية الطارف بقدرات فلاحية معتبرة، فهي تمتاز بطابع فلاحي بالدرجة الأولى، إذ من الممكن أن تشكل قطبا فلاحيا يساهم في التنمية الفلاحية محليا ووطنيا إذ ما أستغلت هذه الإمكانيات بشكل رشيد وعقلاني.

أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية الدراسة في مدى تركيز الدولة على القطاع الفلاحي، من خلال مجهوداتها المبذولة للنهوض بالفلاحة، من تسخير وسائل مادية ومعنوية لإصلاح ودعم القطاع وطنيا وخاصة بالمناطق الفلاحية كولاية الطارف، وهذا لأجل الرفع من الإنتاجية وتحقيق الأمن الغذائي والتنويع الإقتصادي.

أهداف الدراسة: تلخص أهداف الدراسة في:

– إبراز دور الدولة الجزائرية في دعم القطاع الفلاحي؛

– إبراز مساهمة الدعم الفلاحي وتتبع تطور الإنتاج الفلاحي في ولاية الطارف خلال فترة الدراسة.

منهج الدراسة:

تم إعتماد المنهج التاريخي في عرض أهم الإصلاحات التي قامت بها الجزائر قبل وبعد سنة 2000، والمنهج التحليلي في تحليل تطور الإنتاج الفلاحي بولاية الطارف حسب إحصائيات مديرية الفلاحة بالولاية.

2. مراحل تطور القطاع الفلاحي في الجزائر:

يعتبر القطاع الفلاحي من أهم القطاعات المساهمة في الإقتصاد أجمع، فهو أساس القطاعات الأخرى، فالصناعة مثلا تحتاج إلى موارد تأتي من الأرض، الخدمات تحتاج إلى سلع وتتوفر هذه السلع من الفلاحة (الزراعة، الحيوان) و حتى القطاع السياحي فأصبح يتماشى مع القطاع الفلاحي نتيجة لما تتميز به المنطقة من خدمات فلاحية أو مناظر طبيعية.

1.2 أساسيات عامة حول القطاع الفلاحي:

تعتبر الفلاحة حقلا واسعا لمختلف الأنشطة الزراعية التي يمارس فيها الإنسان نشاطه، من أجل العيش وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وقد لا نجد تعريفا دقيقا

وشاملا لمصطلحي الفلاحة و الزراعة ، و لهذا السبب تباين وجهات نظر المفكرين الاقتصاديين، وسنتطرق إلى ذكر أهم التعاريف التي تأتي على كافة الجوانب المتعلقة بالميدان الفلاحي.

– **مفهوم الفلاحة:** يقصد بالفلاحة أي نشاط مرتبط بالإنتاج الزراعي والحيواني على حد سواء، وما يترتب على الفلاح من عمليات التغذية أو التصنيع بمختلف أشكاله، وبالتالي يمكن القول بأن الفلاحة هي نشاط اقتصادي بالأساس، وهذا النشاط يستهدف النباتات والحيوانات. (الشريف، 2019)

الفلاحة هي العملية التي يتم من خلالها إنتاج الغذاء للإنسان والألياف والموارد التي تساعد على تربية الحيوانات (نور، 2022).

يمكن تعريف الفلاحة Agriculture أيضا على أنها كلمة مشتقة من agri وتعني الحقل والتربة و كلمة culture وتعني الرعاية والعناية أي أن الفلاحة هي العناية بزراعة الأرض، فهي تضم كل الخدمات التي يقوم بها الفلاح كزراعة الأرض وإنتاج محاصيل نباتية وإقتناء الحيوانات الفلاحية لإنتاج الحليب واللحوم والصوف والجلود (باية و زيار ، 2021، صفحة 17).

"الفلاحة هي العديد من الأنشطة التي يمارسها الإنسان بغية تحقيق العيش الكريم والمساهمة في تحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية، فهي الأنشطة المنتجة التي يقوم بها الفلاحون أو المزارعون للنهوض بعملية الإنتاج النباتي والحيواني" (طالبي، 2020، صفحة 563) .

من خلال التعاريف السابقة يمكن وضع تعريف شامل للفلاحة على أنها: ذات إتجاهين، زراعة و حيوانات فالإتجاه الزراعي يهدف إلى الحصول على منتوج لتحقيق الإكتفاء الذاتي أولا وتحقيق مدخول للدولة من خلال رفع في عملية التصدير، أما من جهة أخرى فهي تربية الحيوانات والإستفادة منها.

– **أهمية الفلاحة:** تعتبر الفلاحة بمثابة العصب الحساس لكل إقتصاديات دول العالم المتقدم منها والمتخلف، ما جعل العلماء والمتخصصين يولوها أهمية كبيرة والشكل الموالي يوضح ذلك:

الشكل رقم 1: أهمية الفلاحة.

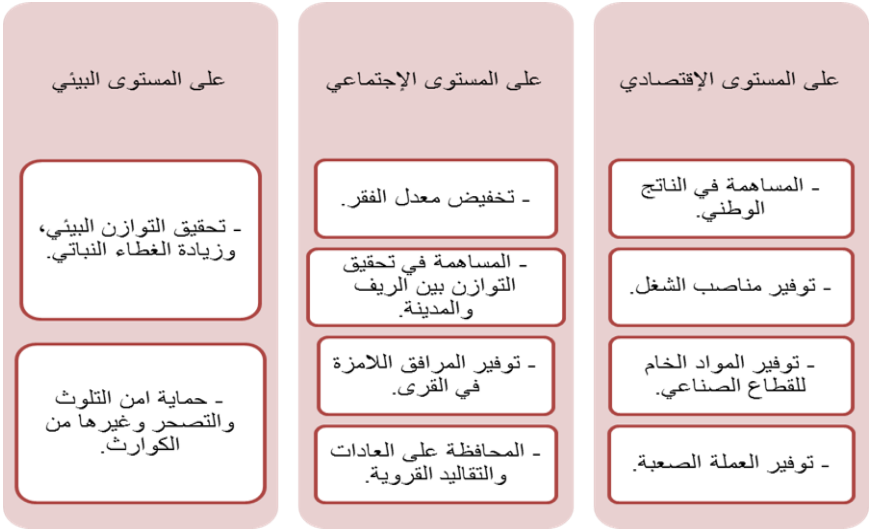

المصدر: من إعداد الباحثتان بالإعتماد (عماري، 2013-2014، الصفحات 48-49-50).

2.2 مراحل إصلاح القطاع الفلاحي بالجزائر:

لقد أولت الحكومة الجزائرية أهمية كبيرة للقطاع الفلاحي، حيث رسمت خطة عملية تهدف من خلالها إلى تحقيق التوازن والاستقرار الغذائي وتوفير التسهيلات اللازمة للفلاحين (جرفي، سفيان، و سبتي، 2020، صفحة 245)، فمنذ الإستقلال وهي تحاول لترقية القطاع بداية من الرئيس الراحل هواري بومدين الذي أعلن عن بيان «الأرض ملك لمن يعمل» (مزوزي و قويدر محمد، 2021، صفحة 69)، لتليها عدة إصلاحات وأنظمة منها «نظام المستثمرات الفلاحية والذي يعني وحدة ترابية مسيرة ومستغلة طيلة السنة من طرف شخص أو عدة أشخاص تنظم وسائل الإنتاج وذلك لخدمة الإنتاج الفلاحي» (مرزق و زيان، 2021، الصفحات 38-39)، لتبدأ مرحلة جديدة هي مرحلة الألفية التي قدمت الكثير للجانب الفلاحي.

1.2.2.البرامج التنموية الفلاحية في الجزائر خلال الفترة (2000 إلى 2020):

سعت الدولة الجزائرية من أجل ترقية الفلاحة إلى تسخير برامج مخططة لدعم والنهوض

بالقطاع الفلاحي وتتمثل هذه البرامج في المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية، سياسة التجديد الفلاحي والريفي ومخطط عمل الفلاحة.

- **المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية 2000-2004:** يهدف هذا المخطط إلى تنمية التكوين التقني والدعم المالي والنظامي، من أجل الوصول إلى بناء فلاحة عصرية ذات كفاءة عالية، من خلال المحافظة والحماية والإستغلال العقلاني للموارد الطبيعية والإستغلال الأفضل للمقدرات الموجودة، معتمدا على عددا من السياسات الفلاحية منها التي تخص العقار وإستصلاح الأراضي الفلاحية، أو التي تخص التمويل والدعم والقرض الفلاحي، أو التي تخص تنويع الإنتاج وتكثيفه وغيرها (الحفيظ، 2022، صفحة 490_491)، وفي نفس الوقت كان للفلاحة والصيد البحري نصيب أيضا من برنامج الإنعاش الإقتصادي الذي خصص له مبلغ525 مليار دينار، منها 12 %من المبلغ المخصص لهذا البرنامج لقطاع الفلاحة والصيد البحري.(مرزق و زيان، 2021، صفحة 39).

وقد إعتمدت الدولة في تنفيذ مخطط التنمية الفلاحية و الريفية، عدة آليات تقنية ومالية، كما وضعت مؤطرين للمخطط تمثلوا في أجهزة مالية متخصصة، على رأسها الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية بحصة تمويل وصلت 53,4%، ليليه صندوق ضمان المخاطر الفلاحية بنسبة 2,28% وفي الأخير صندوق الوطني لحماية الصحة الحيوانية والنباتية بـ 0,21% (جعفري و العجال، 2018، صفحة 106).

- **سياسة التجديد الفلاحي والريفي (2008_2014)** (مزوزي و قويدر محمد، 2021، صفحة 74): تبنت وزارة الزراعة والتنمية الريفية برنامج التجديد الفلاحي وتم تنفيذه في سنة 2008، بهدف تحقيق توافق وطني حول مسألة الأمن الغذائي لضمانة السيادة الوطنية والتماسك الاجتماعي، وتستند هذه السياسة الجديدة على تحرير المبادرات والطاقات، عصرنة جهاز الإنتاج وترجمة القدرات الكبيرة التي يحتوي عليها بلدنا ومجتمعنا، أما بالنسبة للمبلغ الذي خصص للقطاع الفلاحي فقد تم تخصيص 4202,7 مليار دينار جزائري، يتضمن قيمة 300 مليار دينار جزائري موجهة للفلاحة.

- **مخطط عمل الفلاحة 2015_2020** (بوشلاغم و بوقرة ، 2022، صفحة 33): يقوم مخطط عمل الفلاحة على ثلاث ركائز أساسية:

الركيزة الأولى: وتقوم على الزراعة والثروة الحيوانية ويكون ذلك من خلال تعديل وتحديث وتنمية هيكل القطاع الفلاحي مع تشجيع كفاءات القطاع الفلاحي، ومتابعة ودعم أصحاب المشاريع الفلاحية.

الركيزة الثانية: فتقوم على إعطاء أهمية للإنتاج الغابي وكذا تشجيع السياحة.

الركيزة الثالثة: تقوم هذه الركيزة على متابعة ودعم برامج الإستثمار في مجال الصيد وتربية المائيات.

كما يهدف مخطط عمل الفلاحة فيما يخص الركائز المذكورة أعلاه إلى: متوسط نمو في القطاع الفلاحي ب 5%، قيمة الإنتاج تقدر 4300 مليار دينار جزائري ومحاولة الوصول إلى 1500000 منصب شغل، رفع الإنتاج حوالي 200 ألف طن، الوصول إلى رقم أعمال يقدر بـ 110 مليار دينار جزائري، حشد أكبر عدد من الإستثمار داخل القطاع الفلاحي السمكي.

3. أثر البرامج التنموية الفلاحية على القطاع الفلاحي في ولاية الطارف خلال الفترة(2016-2022)

1.3:إمكانات القطاع الفلاحي في الولاية (مديرية المصالح الفلاحية لولاية الطارف، 2022):

تعتبر ولاية الطارف من الولايات الرائدة في مجال الفلاحة، لما تتوفر عليه من موارد طبيعية ومادية تساعد على النشاط الزراعي والحيواني، فقد قامت الولاية بإطلاق عدة أنواع من المنتوجات الزراعية والحيوانية وحتى الثروة السمكية.

– **الموقع الجغرافي لولاية الطارف:** ولاية الطارف ولاية حدودية لها موقع إستراتيجي هام، يمتد على مساحة إجمالية تقدر ب 289175 كلم^2، تقع في أقصى الشمال الشرقي للجزائر، تحدها ولاية عنابة من الغرب، الحدود التونسية من الشرق و ولاية قالمة جنوبا.

تتميز الولاية بمناطقها الرطبة وطابعها الفلاحي من غابات كثيفة، شواطئ متعددة، جعلها منطقة فلاحية وسياحية.

– **أهم التضاريس:** تتميز ولاية الطارف بتنوع تضاريسها وتقسم إلى ثلاثة مناطق أساسية هي:

– **منطقة السهول:** وتقدر مساحتها بـ 3394,94 كلم^2 بنسبة 20 % من المساحة الإجمالية للولاية من بين بلديات منطقة السهول: بحيرة الطيور، بن مهيدي، الشط، وتتميز بضغط سكاني عليها كبير.

– **منطقة الجنوب:** وهي الأكثر إتساعا، تمتاز بتضاريس جبلية منكسرة ومتسعات غابية كبيرة تغطي حوالي 1660 كلم^2 وهي ثروة غابية هائلة من أشجار البلوط، الصنوبر، الفلين.

– **منطقة الكثبان:** وتمثل 04% من المساحة الإجمالية للولاية ومن بين بلدياتها: بريحان، القالة، وتتميز بزراعة مكثفة للفول السوداني.

– **البحيرات:** في الولاية أربعة بحيرات: بحيرة الطيور، بحيرة أوبيرا، بحيرة طنقا وبحيرة المالح، ولها شاطئ ساحلي يمتد طوله 90 كلم من الغرب نحو إتجاه الحدود التونسية وعددها 20 شاطئ.

–**المناخ:** تتميز الولاية بإختلاف مناخها من منطقة إلى أخرى، مناخ معتدل ورطب، رطب حار من الجهة الشمالية أين تتواجد السهول، رطب بارد في المناطق الجبلية بالجهة الجنوبية، بالنسبة لمعدل تساقط الأمطار فهو يتراوح مابين 900 إلى 1200 مم/سنويا، أما الرطوبة فهي مرتفعة لا تقل عن 60 % شتاءً.

– **المقومات الفلاحية لولاية الطارف:** تزخر الولاية بمؤهلات فلاحية كبيرة الخاصة بالنشاط الفلاحي من زراعة وحيوانات و تتمثل فيمايلي:

– **الأراضي الفلاحية:** تتميز ولاية الطارف بأفضل الأراضي الزراعية، بسبب نوعية تربتها الصالحة للعديد من أنواع المحاصيل الزراعية، فمساحة الأراضي الفلاحية الكلية تقدر ب84031 هكتار من إجمالي مساحة الولاية منها 61%، أراضي فلاحية خاصة تابعة للدولة، 35% أراضي الملاك، وتتوفر بالولاية 74173هكتار أراضي فلاحية مستغلة بنسبة 88% من إجمالي المساحة الفلاحية الكلية، منها 14809,27 هكتار أضي مروية و1340 هكتار أراضي بور، و 8518 هكتار أراضي رعوية.

الجدول رقم 1: توزيع الأراضي الفلاحية حسب المنتجات الفلاحية في الولاية

المحصول	المساحة (هكتار)	النسبة (%)
المحاصيل	40552,75	54,67
الأشجار المثمرة	8053,75	10,85
الكروم	700,25	0,94
مراعي	5000	6,74
أراضي بور	1340	1,80
إجمالي المساحة	74173	100

المصدر: من إعداد الباحثتان بالإعتماد على (مديرية الشؤون الفلاحية ، 2022).

يوضح الجدول أعلاه توزيع المساحات الفلاحية لولاية الطارف تبعا لمختلف المحاصيل والأنشطة الفلاحية المتواجدة بالولاية، حيث نجد أعلى حصة تستحوذ عليها المحاصيل والمنتجات الزراعية بنسبة 54,67%، لتليها الأشجار المثمرة بنسبة 10,85% لتليها المراعي ثم أراضي البور وفي الأخير الكروم على التوالي(6,74%، 1,80 و0,94).

– **الموارد المائية في الولاية:** حثنا سبحانه وتعالى بالحفاظ على الماء في العديد من آياته القرآنية، فهو شريان الحياة لجميع الكائنات الحية، من إنسان وحيوان ونبات فلا وجود لأي إنتاج فلاحي دون الماء، وولاية الطارف تمتلك ثروة مائية هائلة نتيجة لموقعها الإستراتيجي الساحلي إذ تصل إلى 283.23 مليون متر مكعب من مختلف المصادر.

– **المياه السطحية:** تمتلك ولاية الطارف مصادر سطحية مائية بطاقة إستيعاب كبيرة موزعة كما في الجدول الموالي:

الجدول رقم 2: مصادر المياه السطحية لولاية الطارف

المياه السطحية	العدد
البحيرات	04 بحيرات
السدود	04 سدود
الوديان	28 واد
الآبار العميقة	297 بئر عميق
الآبار متوسط	522 بئر متوسط عمق
حواجز مائية	32 حاجز مائي

المصدر: من إعداد الباحثتان بالإعتماد على (منوغرافيا، 2021).

– **المياه الجوفية:** تمثل هذه المياه خزان جوفي يتم إستغلاله لتغطية حالات النقص المائي و تمتلك ولاية الطارف سعة إجمالية تقدر حوالي 43828 هكتومتر مكعب في السنة.

– **مياه الأمطار**: تتميز ولاية الطارف بمناخ معتدل ومعدل التساقط المعتبر يقدر ب 800 إلى 1200 ملم/ في السنة، وتصل كمية الأمطار شمال الولاية إلى 800 ملم/ سنة، والجنوب تتراوح بين 800 و1000 ملم/سنة، أما على مستوى قمم الجبال والمرتفعات فتصل إلى 1200 ملم/سنة (مديرية الموارد المائية والسدود لولاية الطارف).

– **الموارد البشرية لولاية الطارف:** بلغ عدد السكان الإجمالي لولاية الطارف 438605 نسمة في سنة 2021، ما يعكس إمتلاك الولاية للعنصر البشري بنسبة جيدة، أما من ناحية التشغيل فقد بلغت نسبة السكان النشطين لسنة 2018 ما يعادل 90,13%، والشكل التالي يوضح توزع العمالة حسب نشاط إقتصادي:

الشكل رقم2: توزيع نسبة التشغيل حسب النشاطات الإقتصادية بالولاية

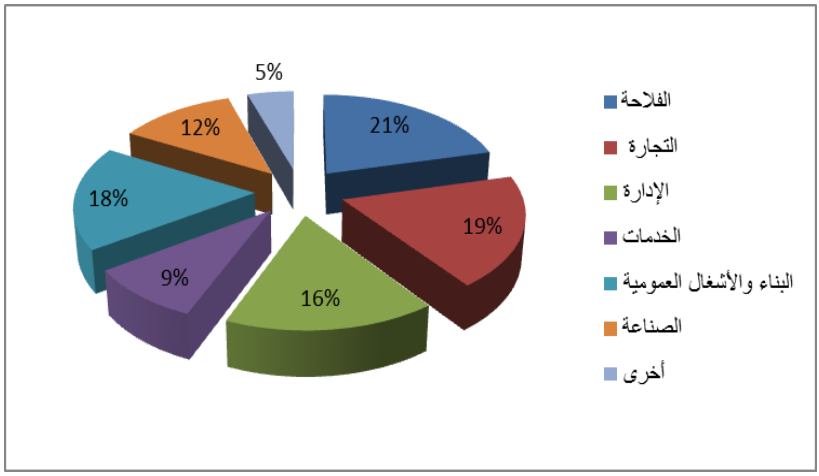

المصدر: من إعداد الباحثتان بالإعتماد (منوغرافيا، 2021).

من خلال الشكل 2 يتبين لنا أن النسبة العاملة في قطاع الفلاحة والتي تقدر بـ 21% من إجمالي العمال هي الأعلى بالمقارنة مع القطاعات الأخرى، ويعود السبب إلى الطابع الفلاحي التي تمتلكه الولاية (غابات، ثروة سمكية، زراعة...إلخ)، ليليها قطاع التجارة ثم البناء و الأشغال العمومية والإدارة بنسب 19%، 18% ، 16% على التوالي، أما بالنسبة لقطاع الخدمات والصناعة فتأخذ النصيب الأقل من نسبة التشغيل بنسبة 12% و9% على التوالي.

2.3: جهودات السلطات المحلية للنهوض بالقطاع الفلاحي في ولاية الطارف:

في إطار البرامج التنموية الفلاحية التي إنتهجتها الحكومة الجزائرية، كان لولاية الطارف نصيب، فقد إستفادت من عدة إعتمادات من أجل النهوض بالقطاع الفلاحي، عبر العديد من الأجهزة التي كان لها دور فعال والتي عملت على تسيير البرامج ومن بينها الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية FNDA وبنك الفلاحة والتنمية الريفية.

1.2.3: الإستثمارات الفلاحية المدعمة من طرف الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية لولاية الطارف: تم تدعيم الكثير من الإستثمارات الفلاحية عن طريق الصندوق الوطني

للتنمية الفلاحية FNDA، وكل الدعم الذي أقرته الدولة عمل على خلق وحدات إنتاج متجانسة تتوفر على المقاييس الحديثة الموجهة للإنتاج الفلاحي كتجهيزات الري، اقتناء عتاد وتجهيزات فلاحية وغيرها والجدول الموالي يوضح أنواع برامج الدعم عن طريق صندوق الوطني للتنمية الفلاحية ونسب الدعم الموجهة للأفراد.

الجدول رقم 3: نسب الدعم المقدمة من طرف FNDA لسنة 2022

رقم المقرر	نوع الدعم	نوعية الإستثمار الفلاحي	نسبة الدعم
948 بتاريخ 2022/10	دعم تطوير الإستثمار الفلاحي بعنوان الأسمدة الزراعية	الأسمدة الزراعية	%50
328بتاريخ 2022/04	دعم وتطوير الإستثمار الفلاحي بعنوان شعبة الأعلاف	- إقتناء بذور الأعلاف - دعم إنتاج العلف	%50
866 بتاريخ 2021/10	دعم وتطوير الإستثمار بعنوان تطوير الري الفلاحي	- أجهزة ضخ لمياه السقي	تتراوح بين 40إلى 50%
77 بتاريخ 2018/02	عم وتطوير القطاع الفلاحي بعنوان إقتناء عتاد فلاحي	إقتناء جرارات وتجهيزات فلاحية	صفة فردية 30% صفة جماعية 40%

المصدر: من إعداد الباحثتان بالإعتماد على (مديرية المصالح الفلاحية لولاية الطارف، 2022).

– **دعم وتطوير الإستثمار الفلاحي بعنوان الأسمدة الزراعية:** ويساعد هذا البرنامج على تمكين المستثمر الفلاحي من اقتناء الأسمدة المختلفة للزراعة (أسمدة بطاطا، طماطم، حمضيات، قمح.. إلخ) وذلك بدعم قدره 50% حسب آخر مقرر (948–03–2022) والشكل الموالي يوضح تطور دعم الأسمدة الفلاحية لولاية الطارف خلال الفترة (2014–2022).

الشكل رقم3: تطور دعم الأسمدة الفلاحية لولاية الطارف خلال الفترة (2017-2022)

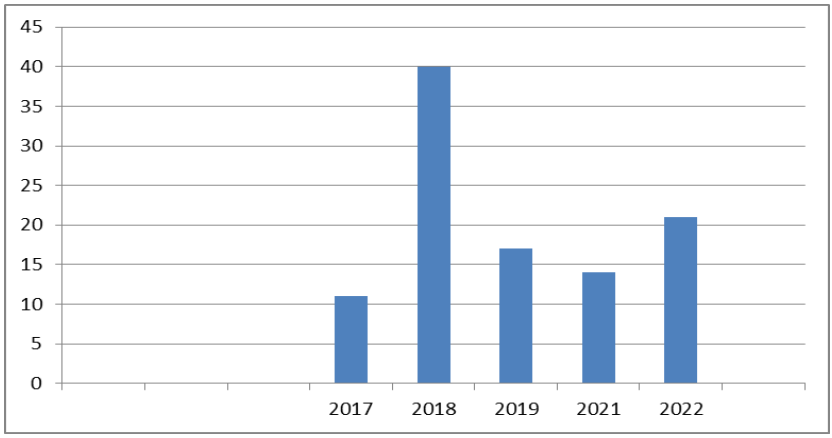

المصدر: من إعداد الباحثتان بالإعتماد على (مديرية الشؤون الفلاحية ، 2022)

بما أن الولاية بدأت بتطبيق البرنامج سنة 2014، نلاحظ إقبال قليل من طرف الفلاحين، إذ وصل خلال هذه السنة عدد ملفات طلب الدعم 8 ملفات فقط بمقابل 28366616,00 دينار جزائري، ليرتفع سنة 2015 إرتفاع كبير ووصل إلى 111 ملف بمقابل 168086902,12 دينار جزائري، ثم يبدأ بالانخفاض الطلب على هذا النوع من الدعم من طرف الفلاحين سنة 2016، 2017، 2018، 2019 بعدد ملفات على التوالي 57، 32، 32، 30 ملف ويعود هذا الإنخفاض إلى شروع ولاية الطارف في تطبيق أنواع أخرى من برامج الدعم الفلاحي والقروض الموجهة للفلاحة، في حين السنوات الأخيرة نلاحظ عودت إقبال الفلاحين على الدعم المقدم للأسمدة الفلاحية بداية من 2020 بـ 47 ملف ما يقابله 10215580,00 دينار جزائري، واستمر هذا الارتفاع سنة 2021 و السداسي الأول من سنة 2022 بعدد ملفات تقدر ب 75 و 33 على التوالي، وذلك يعود إلى أزمة كوفيد -19- ما زاد من غلاء أسعار الأسمدة لذا لجأ الفلاحون إلى أخذ الدعم.

- **دعم وتطوير الإستثمار الفلاحي بعنوان الأعلاف الحيوانية:** بدأت ولاية الطارف في تطبيق هذا البرنامج سنة 2015، في المقرر رقم (1096- 12-2015)، ويوفر هذا

الدعم للفلاح إمكانية اقتناء بذور الأعلاف واستعمالها ويصل نسبة الدعم إلى 50 % من مبلغ بذور العلف، دعم إنتاج العلف المجفف، دعم الأعلاف الملفوفة وتصل نسبة الدعم فيها 30%, والجدول الموالي يوضح تطور عدد الملفات المقدمة والمبالغ المقابلة لها الداعمة للفلاح لاقتناء الأعلاف خلال الفترة 2016، 2021:

الجدول رقم4: تطور إقبال الفلاحين على الدعم المقدم لإقتناء الأعلاف الحيوانية

السنة	عدد الملفات	مبلغ الدعم
2016	1	833875,00
2017	3	294000,00
2018	8	979940,00
2019	6	2335000,00
2020	1	0
2021	34	5272490,00

المصدر: (مديرية المصالح الفلاحية لولاية الطارف، 2022).

من خلال الجدول أعلاه والإحصاءات المقدمة لدعم الأعلاف، نلاحظ إقبال ضعيف جدا للفلاحين على هذا النوع من الدعم فخلال الفترة (2016-2020)، إذ نجد كقيمة عظمى لعدد الملفات المقدمة وصلت 8 ملفات فقط بقيمة 979940,00 دينار جزائري، ما يبين أن ولاية الطارف ولاية فلاحية بإمتياز ولا تحتاج لأعلاف لتربية الحيوانات بل بإمكان الحيوانات أن تعلف من الحشائش التي تنمو دون بذور وزراعة، أما بالنسبة لسنة 2021 نلاحظ إقبال محسوس للفلاحين على الدعم بـ 34 ملف وذلك راجع إلى الحرائق التي حدثت في الآونة الأخيرة.

- **دعم وتطوير الاستثمار الفلاحي بعنوان اقتناء المكننة:** بدأت ولاية الطارف بتطبيق هذا النوع من الدعم لتطوير الفلاحة في الولاية سنة 2018، في المقرر رقم (77-01-2018) الذي يدعم اقتناء العتاد والتجهيزات الفلاحية المصنوعة محليا بنسبة 40% صفة جماعية، 30% بصفة فردية، كذلك يدعم اقتناء حاصدات وتجديدها، والشكل الموالي يوضح تطور دعم المكننة الفلاحية في ولاية الطارف.

الشكل رقم 3: تطور عملية اقتناء المكننة من طرف الفلاحين

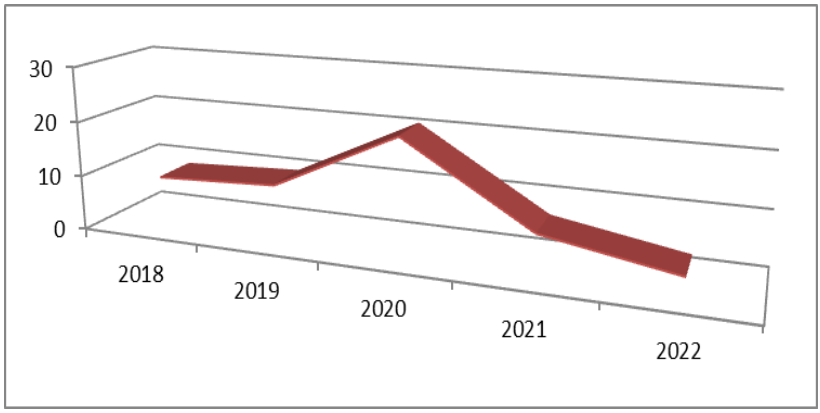

المصدر: من إعداد الباحثتان بالإعتماد على (مديرية المصالح الفلاحية لولاية الطارف، 2022).

نلاحظ من خلال الشكل أن إقبال الفلاحين على الدعم الموجه للمكننة منخفض جدا، كقيمة عظمى سجلها الطلب على الدعم كان سنة 2020 بـ 21 ملف، ما يبين أن فلاحين ولاية الطارف يعتمدون على اليد العاملة أكثر من التكنولوجيا ويعود ذلك إلى غياب الوعي وعدم معرفة إستخدام الآلات الفلاحية.

1.2.3: الإستثمارات المدعمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية الطارف:

في إطار برامج الدعم الفلاحي في الألفية الثالثة، كان لولاية الطارف أيضا نصيب وكان بنك الفلاحة والتنمية الفلاحية هو الوسيط بين الفلاح ووزارة التنمية الريفية، فهو من يقوم بتوفير الموارد المالية والعينية بين للمستثمرين ومرافقتهم طيلة مراحل الإستثمار الحيواني والنباتي.

– **قرض التحدي**: تم إطلاق هذا النوع من القروض في ولاية الطارف سنة 2014، وهو قرض متوسط وطويل الأجل يستفيد منه الفلاح عن طريق بنك الفلاحة والتنمية الفلاحية ، تتوزع هذه القروض على العديد من الشعب الفلاحية منها إنشاء مستثمرات فلاحية، تربية مواشي، إنجاز مضخات المياه والري، شراء معدات وآلات فلاحية وغيرها.

الشكل رقم5: تطور الطلب على قرض التحدي خلال الفترة 2017-2022

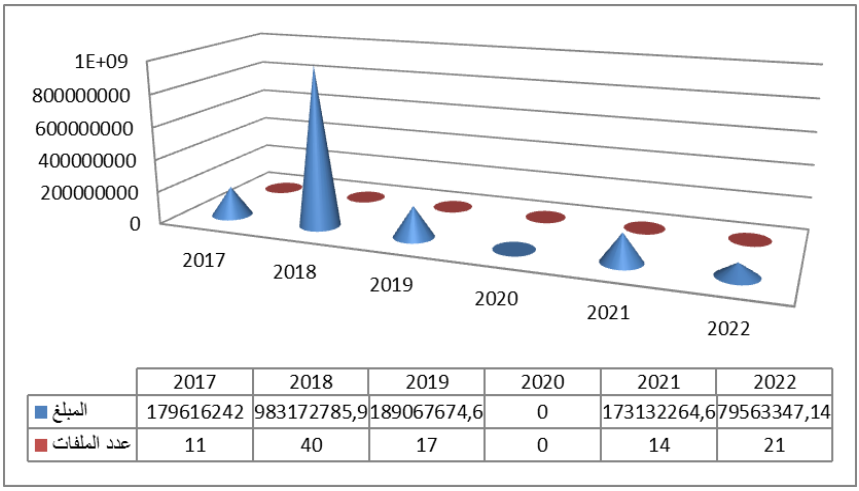

	2017	2018	2019	2020	2021	2022
المبلغ	179616242	983172785,9	189067674,6	0	173132264,6	79563347,14
عدد الملفات	11	40	17	0	14	21

المصدر: من إعداد الباحثتان بالإعتماد على (مديرية المصالح الفلاحية لولاية الطارف، 2022).

من خلال الجدول يتضح أن الفلاحين مقبلين بشكل معتبر على قرض التحدي في ولاية الطارف، فقد بدأ التنفيذ الفعلي له في الولاية سنة 2014، والفلاحة في تطور منذ تطبيقه ففي سنة 2017 إستفاد 11 فلاح من القرض بقيمة 179616241,98 دينار جزائري، ليرتفع سنة 2018 إلى 40 ملف بقيمة 983172785,87 دينار جزائري، في حين سنة 2019 نلاحظ إنخفاض في الطلب على القرض بـ 17 ملف نتيجة بوادر أزمة كورونا في السداسيات الأخيرة وانعدام الطلب على القرض سنة 2020 بـ0 ملف، لكن سنة 2021 و2022 نلاحظ عودت الطلب على قرض التحدي بـ 14 و21 ملف على التوالي.

2.3: الدور التنموي للبرامج الفلاحية في الولاية:

كان لبرامج الدعم والتنمية الفلاحية دور كبير على الإنتاجية الفلاحية لولاية الطارف، فقد كانت بمثابة منشط وحافز للنهوض بالقطاع الفلاحي في المنطقة خاصة وأنها تحظى بمميزات فلاحية هائلة.

1.2.3: تطور الإنتاج الفلاحي لولاية الطارف خلال الفترة (2016- 2021):

شهدت ولاية الطارف تطورا كبيرا في كميات الإنتاج الفلاحي خلال السنوات الأخيرة، بفعل البرامج التنموية الجديدة والتي استفادت منها الولاية، حيث أدت إلى إرتفاع حصيلة النشاطات الفلاحية.

- **الإنتاج الزراعي:** وتم تقسيمها إلى عدت أنواع هي زراعة الطماطم، الأشجار المثمرة والحبوب.

- زراعة الطماطم: تشتهر ولاية الطارف بالعديد من المنتجات الزراعية وأولها منتوج الطماطم، ويمكن تتبع تطور هذا الأخير من خلال المساحة المستغلة لزراعة الطماطم وكميات الإنتاج.

الشكل رقم6: تطور إنتاج الطماطم خلال الفترة 2016-2022

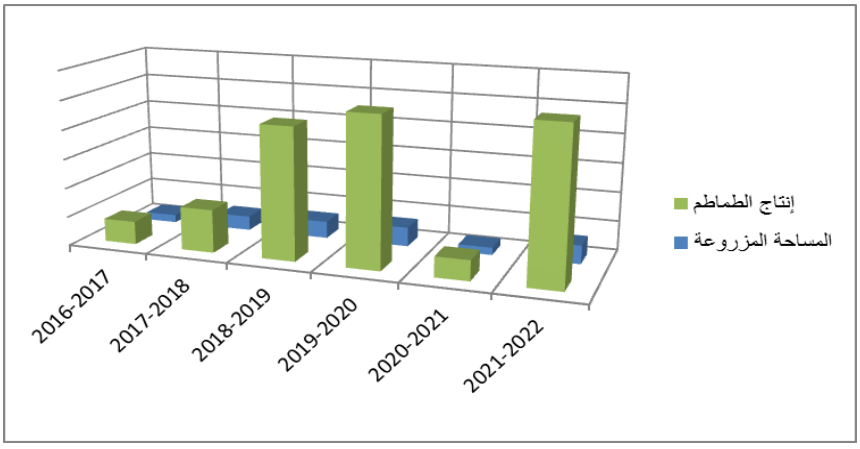

المصدر: من إعداد الباحثتان بالإعتماد على (مديرية المصالح الفلاحية لولاية الطارف، 2022).

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن منتوج الطماطم قد عرف تطور ملحوظ خلال فترة الدراسة (2016-2022) من حيث المساحة المزروعة وكمية الإنتاجية، فكل ما تزيد المساحة المخصصة لزراعة الطماطم يرتفع معها الإنتاج، فبداية سنة 2016 تم إستغلال

ما يقارب 2653,80 هكتار وأعطت ما يعادل 789440,20 قنطار طماطم، لترتفع المساحة في السنة الموالية إلى 4876,70 هكتار ويقابلها 1476516,1 قنطار من إنتاج الطماطم، ليواصل الإرتفاع خلال الفترة (2018-2020) إلى 5104263,90 قنطار وهي القيمة العظمى التي يصل إليها الإنتاج في فترة الدراسة ويعود هذا التطور إلى العمليات التي قامت بها الدولة من برامج وتسهيلات فلاحية، لينخفض إنخفاض حاد في فترة (2020-2021) إلى 2534,30 هكتار من المساحة المزروعة و695386,50 قنطار كإنتاجية وهذا يعود لأزمة كوفيد 19، ليعاود الارتفاع مرة أخرى.

- **زراعة الأشجار المثمرة:** أعطت الدولة أهمية كبيرة لهذه الشعبة وخاصة شعبة العنب كون ولاية الطارف تشتهر بهذه الفاكهة، ما زاد من تطور الإنتاجية منها.

الجدول رقم 5: إنتاج الأشجار المثمرة بولاية الطارف خلال الفترة (2016-2022)

الموسم	2016-2017	2017-2018	2018-2019	2019-2020	2020-2021	2021-2022
الزيتون	6167,2	12361,6	36152,5	47563,8	7873,5	10675,1
العنب	335486,2	628425,6	1024350,3	1043721,1	485677,8	986745,7
الحمضيات	4005,6	5367,8	8384,7	11867,2	3758,7	6784,5

المصدر: من إعداد الباحثتان بالإعتماد على (مديرية المصالح الفلاحية لولاية الطارف، 2022).

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن إنتاج الأشجار المثمرة من زيتون وعنب وحمضيات في تزايد مستمر، فبالنسبة لشعبة الزيتون نجد من خلال الإحصاءات المبينة أنها زادت من 6167,2 قنطار في الموسم (2016-2017) إلى 47563,80 قنطار في الموسم (2019-2020)، لتنخفض خلال الموسم (2020-2021) إلى 7873,56 قنطار وهي قيمة دنيا خلال فترة الدراسة ويعود السبب إلى تداعيات جائحة كوفيد 19.

أما بالنسبة لشعبتي العنب والحمضيات فنجد أنها كذلك في تطور مستمر، فالعنب هو الفاكهة المشهورة بها ولاية الطارف في فصل الصيف وإحصائيات الجدول توضح توفر هذا المنتوج بكثرة خلال فترة الدراسة.

في المقابل نجد أن الحمضيات كذلك في تطور، فقد إرتفعت من 4005,6 قنطار في 2016 إلى 11867,2 قنطار في 2019 وإنخفضت في الفترة (2020-2021) إلى 3758,7 طبعا لنفس السبب السابق (أزمة كورونا)، ليعاود الإرتفاع في الفترة (2021-2022) إلى 6784,5 قنطار، ويعود كل هذا التطور لإنتاج الأشجار المثمرة إلى الدولة وبرامجها الهادفة للنهوض بالزراعة والقطاع الفلاحي.

- **زراعة الحبوب:** يمكن توضيح تطور زراعة الحبوب من قمح صلب، قمح لين، شعير بولاية الطارف:

الجدول رقم 7: إنتاج الحبوب بولاية الطارف (2016-2022)

الموسم	(2016-2017)	(2017-2018)	(2018-2019)	(2019-2020)	(2020-2021)	(2021-2022)
قمح صلب	436340	488681	495223	495826	466112	472234
قمح لين	128436	193635	206477	208675	123752	154873
شعير	50832	54784	68753	87345	71523	75844

المصدر: (مديرية المصالح الفلاحية لولاية الطارف، 2022).

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن إنتاج الحبوب في ولاية الطارف خلال فترة الدراسة في تزايد ويعود هذا التزايد إلى إرتفاع المساحات التي خصصتها الدولة لزراعة الحبوب والمساعدات والبرامج التنموية التي ساهمت بشكل كبير في الرفع من الإنتاجية الفلاحية.

فبالنسبة لإحصائيات الجدول المتعلقة بالقمح الصلب واللين والشعير نجد أن إنتاجيتهم في تطور منذ الفترة (2016-2017) بـ 436340 قنطار، 128436 قنطار و50813 قنطار على التوالي، إرتفعت إلى 466112 قنطار، 123752 قنطار و71523 قنطار في الفترة (2019-2020) ما يؤكد الأهمية الكبيرة التي أولتها الدولة لشعبة الحبوب.

أما بالنسبة لفترة (2020-2021) نجد أن الإنتاجية انخفضت نتيجة أزمة كوفيد 19، لتعاود الارتفاع في الفترة الموالية.

- **الإنتاج الحيواني:** تمتلك ولاية الطارف ثروة حيوانية تتصف بالتنويع أهمها تربية الأغنام، الأبقار، الدجاج، فحسب المخطط الوطني للتنمية الفلاحية عرفت الولاية تطور ونمو إنتاجي في مختلف الأصناف كما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول رقم08: تطور الإنتاج الحيواني للفترة 2017-2021 **الوحدة(رأس)**

السنة	2018-2017	2019-2018	2020-2019	2021-2020
الأبقار	81800	82630	83382	83810
الأغنام	152100	158655	153475	162335
الماعز	33640	34623	41415	41845
دجاج البيض	9504	15567	9054	6017
دجاج التسمين	786336	1021480	1078435	750590

المصدر: (مديرية المصالح الفلاحية لولاية الطارف، 2022).

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه، أن إنتاج الثروة الحيوانية شهد نموا وتقدما بسبب الطبيعة الرعوية للولاية، حيث كان إجمالي عدد الأبقار الحلوب 81800 بقرة سنة 2017، لترتفع الكمية وتصل إلى 82382 رأس، 83382 رأس و83810 رأس سنة 2019، 2020 و2021 على التوالي، في المقابل نلاحظ كذلك إرتفاع كمية الأغنام بنفس الوتيرة ففي سنة 2017 وصل عدد الرؤوس إلى 152100 رأس ليصل إلى 162335 رأس سنة 2021، ويعود هذا التطور إلى التسهيلات المالية التي قدمتها الحكومة في إطار التمويل البنكي والدعم الحكومي لمختلف مستلزمات تربية الأبقار والمواشي من بناء للإسطبلات وإستغلال للأراضي ودعم أسعار الأعلاف وغيرها.

أما بالنسبة للدجاج بنوعيه فنلاحظ تذبذب في كميته خلال فترة الدراسة، ففي سنتي 2017 و 2021، نلاحظ تراجع في كمية كل الثروة الحيوانية ويعود هذا التراجع إلى الأمراض المعدية والخطيرة التي شهدتها الثروة الحيوانية خاصة بالنسبة للأبقار والأغنام ما إنعكس بشكل سلبي على حجم الإنتاج.

- **الإستثمار الفلاحي:** إعتمدت السياسات والبرامج الفلاحية التي وضعتها الدولة على أسلوب تطوير الفلاحة والنهوض بالقطاع.

الجدول رقم 9: أهم المشروعات الفلاحية لولاية الطارف لسنة 2021

المشروعات الفلاحية	عدد المستثمرات الفلاحية
إجمالي المستثمرات الفلاحية	11785
مستثمرات ملك الدولة	3172
مستثمرات ملك الخواص	8613
مصانع الزيت	02
مصانع الألبان	02
غرف التبريد	14
وحدات معالجة الطماطم	07
حظائر الدجاج اللاحم	351
بيوت الدجاج البيضاء	113

المصدر: (مديرية المصالح الفلاحية لولاية الطارف، 2022).

4. خاتمة:

من خلال ما تقدم اتضح لنا أن ولاية الطارف تعتبر ولاية فلاحية بامتياز، كونها تمتلك عناصر وقدرات مهمة في الجانب الفلاحي ، وبالتالي فهي قادرة على الاستثمار في هذا المجال، كما أنه بإستطاعتها احتلال المرتبة الأولى في الإنتاج الفلاحي ، وخاصة في الناحية النباتية، فالاستثمار في المنطقة يعرف حركية تتجه نحو مسعى تحقيق الإكتفاء الذاتي الذي تراهن عليه الجزائر ، لتنويع الاقتصاد وتقليل التبعية النفطية ، وهذا راجع إلى نصيب الولاية من برامج الدعم الفلاحية التي حظيت بها وساهم في إنعاش الفلاحة في الولاية، وتطور الإنتاج الفلاحي يعكس الأثر الإيجابي لهذه البرامج على الإنتاج الزراعي والحيواني في المنطقة.

تم التوصل إلى **مجموعة النتائج التالية:**

- شهد القطاع الفلاحي في الجزائر عدة مراحل بدأت بمرحلة التسيير الذاتي والثورة الزراعية وصولا إلى البرامج التنموية الحديثة، ما يدل على أن الحكومة تضع جهودات بهدف ترقية القطاع وهو ما يثبت صحة **الفرضية الأولى**؛

– تزخر ولاية الطارف بمقومات فلاحية هائلة، لكن يبقى فقط التوجه إلى تفعيل الإستثمار الفلاحي وتطوير أساليبه وتحديث وسائله، لايزال تقليدي وبعيد عن الإمكانيات الفلاحية التي تزخر بها الولاية، وهو ما يثبت **صحة الفرضية الثالثة؛**

– نظرا للإمكانات الفلاحية الكبيرة في المنطقة إلا أنها غير مستغلة بشكل مخطط له، مبني على القدرات الطبيعية وأساليب الإنتاج وتطلع المستثمرين؛

– استفادت ولاية الطارف من أغلفة مالية معتبرة لتطوير القطاع الفلاحي قدمت للفلاحين، حيث ساهم هذا الدعم في تطور الإنتاج الفلاحي خلال فترة الدراسة وخاصة في فترة تطبيق هذه البرامج والمخططات، ما يعكس دور البرامج التنموية الفلاحية التي اعتمدتها الحكومة لترقية القطاع، وهو ما يثبت صحة **الفرضية الثانية؛**

– من خلال النقاش مع القائمين على مديرية المصالح الفلاحية للولاية تم التوصل إلى بعض المعوقات التي عرقلت عملية سير الإستثمارات في ولاية الطارف، والمتمثلة في الكوارث الطبيعية من حرائق وفيضانات، غلاء أسعار الأسمدة والبذور الفلاحية بكل أنواعها، سوء التسيير في عملية سير القروض، وخاصة عائق عقد الإمتياز للحصول على الدعم (امتلاك الفلاح للأرض وفي حالة عدم الامتلاك يضطرون للكراء) وأخيرا نقص في المكننة وغياب التكنولوجيا.

وعلى ضوء ما تم التوصل إليه يمكن وضع **الإقتراحات التالية:**

– الإستغلال الأمثل لكل المقومات الفلاحية التي تحظى بها ولاية الطارف لتحقيق الإكتفاء الذاتي وبالتالي التنمية المحلية؛

– تسهيل إجراءات القروض المشجعة للإستثمار الفلاحي مع ضرورة متابعتها؛

– توفير مناخ ملائم لتطوير الإنتاج الفلاحي من خلال تسهيل عملية امتلاك الأراضي للفلاحين المستثمرين التي تتيح الفرصة لهم لإنجاز مشاريع فلاحية مستدامة لما تتميز به الولاية من موقع فلاحي بإمتياز ؛

– التوجه إلى إستخدام الأسمدة العضوية بدلا من الأسمدة الكيماوية لما لها أضرار على البيئة وعلى الإنسان وأيضا غلاء أسعارها؛

– ربط أصحاب المشاريع بالجامعة ومراكز البحث والتكوين للمساهمة في تطوير القطاع وتوفير اليد العاملة المؤهلة.

آفاق الدراسة:

من خلال ما تم التطرق له في هذه الدراسة، تم جمع أكبر قدر ممكن من المعلومات النظرية والتطبيقية وفق ما هو متاح، حتى يمكن الإحاطة بمختلف جوانب الموضوع، وقد تبين أن الموضوع جد واسع ويحتاج إلى تعمق، لذلك يمكن إعتبار الدراسة كبداية لمواضيع أخرى يمكن أن تسد نقائص هذه الدراسة وتساهم في إثراء البحث العلمي وعليه تم اقتراح بعض المواضيع لأجل التطرق لها مستقبلا:

– نحو إنشاء تكامل فلاحي محلي – دراسة حالة –

– القطاع الفلاحي رهان تحقيق التنمية الذاتية – دراسة حالة –

– آفاق التنمية الفلاحية في ظل المخططات المستقبلية(ما بعد 2020)– دراسة حالة –

5. قائمة المراجع:

مديرية المصالح الفلاحية لولاية الطارف (2022).

باية ساعو، زيار زوبيدة، 2021 رصد إمكانات الإنتاج الفلاحي والنباتي في الجزائر .ملتقى وطني حول :قطاع الفلاحة في الواقع والآفاق .بويرة ,كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير ,الجزائر :جامعة أكلي محند أولحاج.

جمال جعفري، و عدالة العجال. (2018). مبادرات الإصلاح للقطاع الزراعي في الجزائر وأثرها على الناتج الزراعي– دراسة قياسية تحليلية للفترة 2000–2015. مجلة دفاتر إقتصادية،المجلد09العدد(02).

زكرياء جرفي، آمنة سفيان، و وسيلة سبتي. (مارس, 2020). دور برامج الدعم الفلاحي في ترقية الإنتاج الفلاحي بولاية بسكرة (2010– 2017). مجلة التكامل الإقتصادي،المجلد 08العدد(01).

سعد مرزق، و نورة زيان. (2021). واقع القطاع الفلاحي في الجزائر دراسة قياسية بإستعمال منهجية الحدود خلال الفترة (1980–2017). مجلة البحوث والدراسات التجارية،المجلد 05العدد(01).

طالبي وداد .(2020) .دور القطاع الفلاحي في تقليل التبعية لقطاع المحروقات وتحقيق التنمية الإقتصادية في الإقتصاد الجزائري دراسة للفترة 2000-2018مجلة إدارة الأعمال والدراسات الإقتصادية،المجلد06 العدد04.

عميروش بوشلاغم، و كريمة بوقرة . (2022). أثر مساهمة القطاع الفلاحي في تنويع الإقتصاد الجزائري: دراسة قياسية بإستخدام نموذج أشعة الإنحدار الذاتي خلال فترة 2000_2020. دراسات إقتصادية، العدد(1).

فضيلة مزوزي ، و قويدر محمد. (مارس, 2021). الإستثمار في القطاع الفلاحي في إطار تفعيل التنويع الإقتصادي في الجزائر. مجلة أبحاث إقتصادية معاصرة، المجلد04، العدد(01).

مديرية الموارد المائية والسدود لولاية الطارف.

نهاد محمد إدريس الشريف. (03 05, 2019). بحث حول الفلاحة. من الموقع: https://hyatok.com/%D8%A8%D8%AD%D8%AB_%D8%A

يحياوي عبد الحفيظ. (2022). القطاع الفلاحي ومحددات التنويع الإقتصادي في الجزائر (2010_2020). دراسات إقتصادية،المجلد16 العدد(01).

حكيم بوجطو، و محمد أمين مصطفاوي. (2020). القطاع الفلاحي في الجزائر بين الواقع والمأمول. المشاكاة في الإقتصاد التنمية والقانون المجلد05العدد02

حمزة بالي، زوبيدة محسن، و أحمد تي. (2020). دور القطاع الفلاحي في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائرحالة ولاية الوادي نموذجا خلال الفترة (2000_2019). الباحث. المجلد20 العدد(01).

عماري زهير. (2013-2014) تحليل إقتصادي قياسي لأهم العوامل المؤثرة على قيمة الناتج المحلي الفلاحي الجزائري خلال فترة (1980-2009). أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارة وعلوم التسيير, جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر.

فوزية غربي. (2007_2008). الزراعة الجزائرية بين الإكتفاء والتبعية (أطروحة دكتوراه). العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر.

هاجر جبار. (2018). تقييم القطاع الزراعي في الجزائر. الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، المجلد(07)، العدد02.